الأمر التنفيذي رقم 01-2025
الأمر التنفيذي بإعادة تنظيم إدارة الخدمات البشرية ودمج قسمي الصحة النفسية والوقاية من تعاطي المخدرات والتعافي منها، وإنشاء قسم جديد هو قسم الصحة السلوكية والتعافي

حيث إن المادة الخامسة في البند الحادي عشر من دستور إلينوي [Article V, Section 11 of the Illinois Constitution] يفوض الحاكم بإعادة تعيين المهام الوظيفية أو إعادة تنظيم الوكالات التنفيذية المسؤولة أمامه بشكل مباشر عن طريق الأوامر التنفيذية،

وحيث ينص قانون تنفيذ إعادة تنظيم السلطة التنفيذية في مادته [Section 3.2 of the Executive Reorganization Implementation Act, 15 ILCS 15/3.2] على أن "إعادة التنظيم" تشمل "دمج أو تنسيق أي جزء من أي وكالة أو مهامه مع أي جزء آخر من الوكالة نفسها او مهامه"،

وحيث إن قسم الصحة النفسية (DMH) وقسم الوقاية من تعاطي المخدرات والتعافي منها (SUPR) التابعان لإدارة الخدمات البشرية (الإدارة) هما قسمان تابعان لوكالة تنفيذية تتبع للحاكم مباشرة ويمارسان الحقوق والصلاحيات والمهام والمسؤوليات المستمدة من المادة [20 ILCS 1305] وما تليها من قانون إلينوي،

وحيث يوجد تداخل كبير في حالات الأشخاص الذين يخدمهم قسمي DMH و SUPR، حيث يعاني واحد من كل أربعة أفراد يعانون من الأمراض النفسية الخطيرة من اضطراب تعاطي المخدرات، ويعاني ما يقرب من 50٪ من مرضى اضطراب تعاطي المخدرات الداخليين بالمستشفيات من اضطراب نفسي في الوقت نفسه، ويعاني حوالي 32٪ من المرضى النفسيين الداخليين بالمستشفيات من اضطراب تعاطي المخدرات في الوقت نفسه،

وحيث إن العديد من مقدمي الخدمات في إلينوي يخدمون المستفيدين من كل من قسمي DMH وSUPR، مع وجود 61 مركزًا للصحة النفسية المجتمعية مرخصًا أيضًا لتقديم خدمات اضطراب تعاطي المخدرات، و17 مركزًا حاصلًا على منح من كلا القسمين الحاليين،

وحيث إن التعافي من اضطرابات تعاطي المخدرات والأمراض النفسية، والذي تم تعريفه على أنه عملية تغيير يستطيع الأفراد من خلالها تحسين صحتهم وعافيتهم، والعيش حياة مستقلة، والسعي جاهدين للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة، هو هدف أساسي لرعاية الصحة السلوكية وسوف يستفيد من توفر خدمات علاج تعاطي المخدرات والصحة النفسية المتكاملة على نطاق أوسع،

وحيث إن دمج قسمي DMH و SUPR من شأنه الاستفادة من خبرة الموظفين من كلا القسمين، وتحسين إمكانية توفير الخدمات والمساءلة، وتحسين النتائج بالنسبة لسكان إلينوي الذين يعانون من أمراض نفسية واضطرابات تعاطي المخدرات، وتقليل العبء الإداري على مقدمي الخدمات، وتعزيز علاج اضطراب تعاطي المخدرات في المستشفيات النفسية التي تديرها حكومة الولاية، بالإضافة إلى التحسينات الأخرى،

وحيث كانت الأسباب المذكورة أعلاه، فإنه من المناسب والأكثر فائدة أن يُدمج قسمي DMH وSUPR في قسم موحد جديد،

وحيث إنه بموجب دمج قسمي DMH وSUPR، سيتم الحفاظ على مبادرات وبرامج كلتا الوكالتين وصونها،

وحيث إن دمج قسمي DMH و SUPR من شأنه أن يحسن فرص توفير الرعاية للمستهلكين والمرضى، ويبسط العمليات، ويعزز القوى العاملة، ويسمح للموظفين بأن يكونوا أكثر استجابة لاحتياجات سكان إلينوي.

بناء عليه، أصدرت أنا، جيه بي بريتزكر، حاكم ولاية إلينوي، وبمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب المادة الخامسة من دستور إلينوي [Article V, Section 11 of the Illinois Constitution]، الأمر التالي:

I. دمج المهام

اعتبارًا من 1 يوليو 2025، أو في أقرب وقت ممكن بعد هذا التاريخ، تُدمَج الصلاحيات والمهام والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بقسم الصحة النفسية (DMH) وقسم الوقاية من تعاطي المخدرات والتعافي منها

(SUPR) في كيان واحد يسمى قسم الصحة السلوكية والتعافي (Division of Behavioral Health and Recovery) يتبع إدارة الخدمات البشرية (Department of Human Services). وإن الصلاحيات والمهام والحقوق والمسؤوليات القانونية لقسمي DMH و SUPR مستمدة من القوانين التالية وجميع القوانين الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى اللوائح الصادرة بموجبها، وهذه القوانين تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

a. قانون اضطرابات تعاطي المخدرات [*Substance Use Disorder Act, 20 ILCS 301 et seq*.]
b. القانون الإداري المدني لولاية إلينوي [Civil Administrative Code of Illinois] (قانون إدارة الخدمات البشرية (إدمان الكحول والمخدرات)) [*20 ILCS 310 et seq*]
c. قانون إدارة الخدمات البشرية [Department of Human Services Act, 20 ILCS 1305 *et seq*.]
d. القانون الإداري للصحة النفسية والإعاقات النمائية [Mental Health and Developmental Disabilities Administrative Act, 20 ILCS 1705 *et seq*.]
e. القانون الإداري المدني لولاية إلينوي [Civil Administrative Code of Illinois] (قانون إدارة الخدمات البشرية (الصحة النفسية والإعاقات النمائية)) [*20 ILCS 1710 et seq*]
f. قانون المساعدات العامة لولاية إلينوي [*Illinois Public Aid Code, 305 ILCS 5 et seq*.]
g. قانون الصحة النفسية والإعاقات النمائية [Mental Health and Developmental Disabilities Code, 405 ILCS 5 *et seq*.]
h. قانون المركبات في إلينوي [*Illinois Vehicle Code, 625 ILCS 5 et seq*.]
i. قانون احتجاز مرتكبي العنف الجنسي [Sexually Violent Persons Commitment Act, 725 ILCS 207 *et seq*.]
j. قانون سرية الصحة النفسية والإعاقات النمائية [Mental Health and Developmental Disabilities Confidentiality Act, 740 ILCS 110 *et seq*.]
k. القانون الموحد للسجون [*Unified Code of Corrections, 730 ILCS 5 et seq*.]
l. قانون الإجراءات الجنائية [*Code of Criminal Procedure of 1963, 725 ILCS 5 et seq*.]
m. قانون المواد الخاضعة للرقابة في إلينوي [Illinois Controlled Substances Act, 720 ILCS 570 *et seq*.]

II. الآثار المترتبة على الدمج

a. تُدمج الصلاحيات والمهام والحقوق والمسؤوليات المنوطة بقسمي DMH و SUPR في قسم الصحة السلوكية والتعافي الجديد (Division of Behavioral Health and Recovery) وتسند إليه. ويكون لكل تصرف يقوم به قسم الصحة السلوكية والتعافي في ممارسته لهذه الصلاحيات والمهام والحقوق والمسؤوليات نفس الأثر القانوني كما لو قام به قسم DMH أو قسم SUPR.

b. يُنقل موظفو قسمي DMH و SUPR ويدمجون في قسم الصحة السلوكية والتعافي الجديد. على ألا يتأثر وضع موظفي قسمي DMH و SUPR وحقوقهم المكفولة بقانون العاملين [Personnel Code] بهذا الدمج.

c. تُسلَّم جميع الدفاتر والسجلات والأوراق والمستندات والممتلكات (العقارية والشخصية) والعقود والأعمال المعلقة المتعلقة بالصلاحيات والمهام والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بقسمي DMH و SUPR والمدمجة بموجب هذا الأمر التنفيذي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المواد الموجودة في شكل إلكتروني أو مغناطيسي وأجهزة الكمبيوتر والبرامج اللازمة، إلى قسم الصحة السلوكية والتعافي الجديد.

d. تُنقل أي قواعد ولوائح والتزامات وأي إجراءات أخرى خاصة بقسمي DMH و SUPR وتستمر كقواعد ولوائح والتزامات وإجراءات لقسم الصحة السلوكية والتعافي. وتعدل إدارة الخدمات البشرية أي قواعد أو لوائح أو التزامات أو أي إجراءات أخرى، حسب الضرورة، لتنفيذ إعادة التنظيم.

e. لا يتأثر أي التزام ناشئ عن أي عقوبات مدنية أو جنائية تم فرضها سابقًا بهذا الأمر التنفيذي. فيظل كل شخص أو كيان خاضعًا لنفس الالتزامات والواجبات وأي عقوبات مدنية أو جنائية ناشئة عنها، ويكون له نفس الحقوق الناشئة عن ممارسة تلك الصلاحيات والمهام والحقوق والمسؤوليات التي مارسها قسم DMH أو SUPR أو مسؤوليهما أو موظفيهما.

f. كلما يلزم الآن تقديم أو إرسال تقارير أو إشعارات أو تقديم أو تسليم أوراق أو مستندات من قبل أي شخص إلى قسم DMH أو SUPR فيما يتعلق بأي من مهامهما المدمجة بموجب هذا الأمر التنفيذي، فيجب تقديمها أو إرسالها أو تسليمها بنفس الطريقة إلى قسم الصحة السلوكية والتعافي الجديد.

g. لا يؤثر هذا الأمر التنفيذي على أي إجراء تم القيام به أو التصديق عليه أو إلغاؤه أو أي حق يقع أو ينشأ أو أي إجراء قانوني تم اتخاذه أو دعوى تم رفعها في قضية إدارية أو مدنية أو جنائية تتعلق بقسم DMH أو SUPR قبل سريان هذا الأمر التنفيذي؛ ويجوز الدفاع والمقاضاة والاستمرار في هذه القضايا من قبل قسم الصحة السلوكية والتعافي.

III. بند الاستثناء

لا يتعارض هذا الأمر التنفيذي ولا يجوز تفسيره على أنه يتعارض مع أي عقود أو اتفاقيات أو اتفاقات مفاوضة جماعية.

IV. الأوامر التنفيذية السابقة

يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف له من أي أمر تنفيذي سابق.

V. استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطلان أي نص من نصوص هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي نص آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بدون النص أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

VI. التقديم والتسليم

يُقدم هذا الأمر التنفيذي إلى سكرتير الولاية. وتُسلَّم نسخة منه لسكرتير مجلس الشيوخ ونسخة لكاتب مجلس النواب، ونسخة أخرى لمكتب المراجع التشريعية لغرض إعداد التشريعات المراجعة.

VII. تاريخ النفاذ

يدخل هذا الأمر التنفيذي حيز التنفيذ بعد 60 يومًا من تسليمه إلى الجمعية العامة، بشرط ألا يعارض أي من مجلسي الجمعية العامة هذا الأمر التنفيذي بأغلبية الأصوات المسجلة من الأعضاء المنتخبين.

جي بي بريتزكر الحاكم

صادر عن الحاكم في: 14 فبراير 2025
مقدم إلى سكرتير الولاية في: 14 فبراير 2025